THE MOST IMPORTANT ECONOMIC INDICATORS OF CONSUMPTION EXPENDITURE OF VEGETABLES IN RURAL AND URBAN EGYPT

TAHER M. SAIED KADAH

Agricultural Economics Research Institute, ARC, Dokki, Giza.

(Manuscript received 13 August 2018)

Abstract

The research aims to prove the economic hypothesis that is provided by the economic theory by determining the positive relationship between the consumed quantities of vegetables and the average consumer income and the inverse relation between the quantity consumed and commodity prices.

The most important results of the study:

- The high level of demand for vegetables in rural area from urban according to the size of the family, Where the average annual individual expenditure on vegetables out of total expenditure on food and drink reached 7.4%, 6.8% in 2010/2011, 2015 in rural areas respectively, And about 6.5%, 5.4% in urban areas during the same two years.
- The Lorenz curve of the distribution of consumer spending on vegetables for urban and urban rural areas in Egypt indicates that urban consumption is more equitable in rural consumption because it is closer to the equality line. When we explain which categories are more fair, 50% of the higher income groups in urban areas are characterized by a fair distribution of consumption of vegetables, while 30% of the rural population of the lowest income groups are characterized by a fair distribution of consumption of vegetables.

RECOMMENDATIONS

- Not to fully raise government support and channel support to the poorest.
- Improving the standard of living of consumers as the government completes the process of economic reform to avoid the occurrence of crises that may arise as a result of increasing inflation.
- Conducting more sluotion about family budget research to monitor and evaluate changes in consumption patterns and living standards of different social strata in different regions and at different time periods.
- On the other side to provide annual data for consumer spending to conduct studies and research on consumption patterns to help the decision-maker better.

أهم المؤشرات الإقتصادية للإنفاق الإستهلاكى للخضر فى ريف وحضر مصر

طاهر محمد سعيد قدح

معهد بحوث الاقتصاد الزراعي – مركز البحوث الزراعية – الدقي – الجيزة.

مقدمة

يعد الإنفاق الإستهلاكي وتوزيعه أحد أهم المؤشرات للتعرف على نمط توزيع الدخل ومستوى الإنفاق على المجموعات السلعية المختلفة، وذلك من خلال العلاقة الوثيقة بينهما والتي تعكس السلوك الإنفاقي الأسري على مجموعات السلع الغذائية التي تستهلكها، كما يفيد في تحديد الأهمية النسبية للسلع في كل من الحضر والريف، مما يفيد متخذي القرار والمخططين لسياسات الإنتاج والإستهلاك من خلال المؤشرات والنتائج في وضع الأسس الكفيلة بتحسين الدخول، وكذا مواصفات السلع المنتجة والتي تتفق مع سلوك المستهلك.

وتعتبر الخضر الطازجة ذات أهمية كبيرة فى غذاء الإنسان فهى إلى جانب ما تحتويه من سعرات حرارية وبروتين ودهون تحتوى أيضاً على كثير من الفيتامينات والأملاح المعدنية الضرورية لجسم الإنسان، لذا يجب أن يشتمل غذاء الإنسان اليومى على كمية مناسبة من الخضر. وعلاوة على قيمتها الغذائية فأيضا لها قيمة اقتصادية حيث تعتبر من المحاصيل الزراعية التى يعتمد عليها الإقتصاد المصرى لزيادة الدخل القومي من العملة الصعبة. وقد بلغ الإنتاج المحلى لمحاصيل الخضر نحو 21.797 مليون طن في حين بلغت صادرات الخضر نحو 2.147 مليون طن، كما بلغت جملة الغذاء الصافى من الخضر نحو 12.548 مليون طن وبلغ نصيب الفرد نحو 141.3 كيلو جرام فى السنة وذلك لعام 2015 [1].

ولذلك تعتبر دراسات توجيه وتخطيط الأستهلاك من أهم أهداف السياسة فى الوقت الحالى، لأنه يمثل المستوى العام للرفاهية الحالية والمستقبلية للمجتمع، بالإضافة إلى تقليل الفوارق بين الفئات والطبقات المختلفة فى كل من الريف والحضر.

مشكلة الدراسة

تأثر القطاع الزراعى فى الفترة الأخيرة ببعض المتغيرات الاقتصادية والتي أثرت بصورة مباشرة على كل من الدخول الفردية وانماط إنفاقهم الاستهلاكى لمجموعات السلع الغذائية، إلا أن هذا التأثير قد يختلف من سلعة لأخرى ومن منطقة لأخرى ومن فئة لأخرى وفقا لأهمية السلعة، وقد انعكست هذه التغيرات على جمهور المستهلكين وتغيرت بالتبعية أنماطهم الاستهلاكية وقد أدى ذلك

(1) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية– نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، 2015.

إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى للفرد، ولذلك تمثلت مشكلة الدراسة حول التغيرات فى الإنفاق الاستهلاكى على مجموعة الخضر نظراً لأهميتها التى تم الإشارة إليها، وكذلك أهم السلع التي تتضمنها هذه المجموعة، وذلك وفقا للفئات الدخلية والإنفاقية فى كل من الريف والحضر.

هدف الدراسة

يهدف البحث إلى إثبات الفرضية الاقتصادية التى تنص عليها النظرية الاقتصادية بتحديد العلاقة الطردية بين الكميات المستهلكة من الخضر ومتوسط دخل المستهلك والعلاقة العكسية بين الكمية المستهلكة وأسعار السلع. و ذلك من خلال ما يلى:

- تطور الأهمية النسبية للإنفاق على الخضر من إجمالي المجموعات الغذائية في حضر وريف مصر وإجمالي الجمهورية خلال الفترة 1999/2000–2015.
- تقدير الدوال الإنفاقية للخضر وفقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك خلال الفترة 2011/2010–2015.
- تقدير المرونات الدخلية الإنفاقية لأهم سلع الخضر للفئات الإنفاقية المختلفة وفقا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك فيما بين عامي(2010/2015–2011).
- قياس مدى تأثير بعض العوامل الإجتماعية على الإنفاق لإجمالي الخضر في كل من الحضر والريف خلال الفترة (2011/2010 – 2015).
- قياس منحنى لورنز لقياس توزيع الدخل (الإنفاق) لمجموعة الخضر فى ريف وحضر مصر.

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على أسلوبى التحليل الوصفى والكمى لتحليل البيانات وتفسير النتائج، حيث تم استخدام بعض الأدوات الإحصائية البسيطة مثل المتوسطات الحسابية ومعدلات التغير. كما تم تطبيق بعض النماذج القياسية بصور رياضية متعددة لقياس العلاقات الإستهلاكية الإنفاقية وتقدير المرونات بأنواعها.

وقد تم الإستناد على البيانات الثانوية المنشورة فى الإحصائيات الزراعية بقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أبحاث الدخل والإنفاق والإستهلاك للأعوام 2011/2010، 2013/2012، 2015 حيث يتم الإعتماد عليها فى هذا المجال لأنها توفر العديد من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والديموجرافية الهامة عن متوسطات الإنفاق على المجموعات السلعية والخدمات وعلاقة تلك المؤشرات بالخصائص الديموجرافية لأسر العينة المبحوثة الممثلة للمجتمع وانعكاسات تلك الخصائص على الأنماط الاستهلاكية للمجتمع، فضلا عن الاستعانة ببعض الدراسات والرسائل ذات الصلة بموضوع البحث.

الإطار المرجعي

أوضح **عمارة وآخرون**[1] عام 2017 أن المرونة الإنفاقية للخضر بعينة الدراسة (منطقة الجبل الأخضر – ليبيا) بلغت نحو 0.96 ، 0.77 ، 0.42 لمستويات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع

[1] أ.د. رياض السيد عمارة ،أ.د. على عاصم، حسنية عبدالله ، **دراسة أقتصادية لدوال الإنفاق على السلع الغذائية فى ليبيا**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 27، العدد 2، يونيو 2017 .

على الترتيب وهى موجبة وأقل من الواحد الصحيح مما يدل على أن الزيادة النسبية فى الدخل تؤدى إلى زيادة نسبية أقل منها فى الإنفاق على الخضر وهو ما يعنى أن الخضر تعتبر من السلع الضرورية لمختلف الفئات الدخلية الإنفاقية.

وبين محمود [2] عام 2017 أن المرونة الإنقاقية للخضر بلغت حوالى (0.53 ، 0.48) لكل من الحضر والريف عام 2013/2012 وذلك يعنى أن الطلب على مجموعة الخضر طلب غير مرن وبالتالي تعتبر مجموعة الخضر من السلع الضرورية.

كما توصلت دراسة **هنادى وأزهرية** [3]عام 2016 إلى أنه كلما زاد حجم الأسرة زاد الإنفاق الفردى على الأغذية والمشروبات والمسكن بالمملكة السعودية بينما انخفض الإنفاق الفردى المصرى لنفس المجموعة. وتبين أيضا أنه بزيادة المستوى التعليمى لرب الأسرة تتحسن الرفاهية الإقتصادية للأغذية والمشروبات للفرد المصري بنسبة أكبر مقارنة مع السعودى بينما تتحسن الرفاهية الإقتصادية للسكن للفرد السعودى بنسبة أكبر مقارنة مع المصرى.

وأوضحت دراسة **للنخال** [4]عام 2013 أن الأهمية النسبية للإنفاق السنوي على مجموعات السلع الإستهلاكية الغذائية كانت أعلى من نظيرتها من الإنفاق على مجموعات السلع الإستهلاكية غير الغذائية في الريف عنه في الحضر خلال عامي الدراسة 2000/1999 و2009/2008، كما أوضحت الدراسة من خلال تقدير المرونات الإنفاقية والدخلية للمجموعات الغذائية لعامى الدراسة أن مجموعة الخضر من السلع الغذائية الضرورية في كلا من ريف وحضر مصر حيث بلغت مرونتها الإنفاقية 0.47 ، 0.58 على الترتيب في حضر مصر، كما بلغت 0.66 ، 0.61 على الترتيب في ريف مصر. كما بينت الدراسة أن المرونة الإنفاقية والدخلية لإجمالي السلع الغذائية في ريف مصر بلغت حوالي 0.69 ،0.552 على الترتيب ونحو 0.669 ،0.535 في حضر مصر على الترتيب خلال عامي الدراسة . و لذا فمن المتوقع أن يزداد الطلب على السلع الغذائية بصفة عامة في الريف بمعدلات أعلى من الحضر.

نتائج الدراسة

1. تطور الأهمية النسبية للإنفاق على الخضر من إجمالي المجموعات الغذائية في حضر وريف مصر وإجمالي الجمهورية خلال الفترة (1999/2015-2000).

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلى قيمة الإنفاق الفردي ، والأهمية النسبية للإنفاق الفردي على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق الفردي على الطعام والشراب، خلال الفترة (2000/1999-2015)، ومن الجدول يتبين ما يلي:

---

[2]حسن يوسف محمود ، دراسة اقتصادية لأنماط الاستهلاك الغذائى بمحافظ أسيوط، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 27، العدد 1، مارس 2017 .

[3]هنادى مصطفى عبد الراضى ، أزهرية على البشرى ، دراسة أقتصادية مقارنة للإنفاق الاستهلاكى فى المملكة السعودية وجمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 26، العدد 3، سبتمبر 2016 .

[4]جمال عبدالحميد عبدالحميد نخال، دراسة تحليلية للإنفاق الاستهلاكي لريف و حضر مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (23)، العدد(1)، مارس 2013.

1-على الرغم من ارتفاع قيمة الإنفاق الفردي على إجمالي الخضر في الحضر عنه في الريف، خلال الفترة (2015/1999-2000)، إلا أن الأهمية النسبية من هذا الإنفاق لإجمالي الإنفاق الفردي على الطعام والشراب تزداد في الريف عنها في الحضر، وربما يفسر ذلك بارتفاع أسعار الخضر في الريف عنها في الحضر من ناحية، وتعدد فرص الحصول على الخضر في صور مختلفة وبأسعار متباينة وكذلك لتعدد الأسواق في الحضر عنه في الريف خلال فترة الدراسة.

2-بلغ متوسط قيمة المنفق على إجمالي محاصيل الخضر خلال الفترة (2015/1999-2000)، حوالي 263.8، 246.8 جنيها للفرد سنويا، وبما يعادل 12.1%، 14.1% من إجمالي الإنفاق الفردي على الطعام والشراب في كل من الحضر والريف على الترتيب.

3-ارتفعت قيمة الإنفاق الفردي على إجمالي الخضر من حوالي 84.7 ، 77.2 جنيها للفرد سنويا ، وبما يعادل نحو 9.5%، 10.8% من إجمالي الإنفاق الفردي على الطعام والشراب وذلك لكلا من الحضر والريف على الترتيب عام 2000/199، إلى حوالي 408.5 ، 413.5 جنيها للفرد سنويا ، وبما يعادل نحو 12.6%، 15% من إجمالي الإنفاق الفردي على الطعام والشراب في الحضر والريف على الترتيب في عام 2015.

جدول (1): تطور القيمة والأهمية النسبية للإنفاق الفردي على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب في حضر وريف مصر خلال الفترة (2015/1999-2000).

البيان	الخضر				إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب (جنيه)	
	حضر		ريف			
	جنيه	(%)	جنيه	(%)	حضر	ريف
2000/1999	84.7	9.5	77.2	10.8	891.8	714.4
2005/2004	149	11.1	132.4	13.6	1347	975.6
2011/2010	331.3	14.3	290.5	16.2	2311.1	1795.2
2013/2012	345.3	13.5	320.3	15.5	2563.3	2066
2015	408.5	12.6	413.5	15.0	3229.8	2760.6
المتوسط (*)	**263.8**	**12.1**	**246.8**	**14.1**	**2068.6**	**1662.4**

(*) المتوسط الحسابي للقيمة والمتوسط الهندسي للنسب

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحوث ميزانية الأسرة بالعينة خلال الفترة (2015/1999-2000).

2. الدوال الإنفاقية لإجمالي الخضر وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك خلال الفترة (2015-2011/2010).

ترتكز النظرية الإقتصادية على كثير من الدراسات الاقتصادية وعلى رأسها دراسات العالم أرنســت أنجــل والمعروفة بقوانين الإستهلاك والتى تنص على أنه بزيادة الدخل يزداد استهلاك المنتجات الزراعية ولكن بمعدل أقل من معدل الزيادة فى الدخل. ويختلف حجم الإنفاق على الخضر شأن جميع السلع الزراعية باختلاف الإنفاق الإجمالى على السلع بصفة عامــة والإنفاق الاستهلاكى بصفة خاصة. ومن المعروف أن المجتمع ينقسم لفئتين من ناحية الاستهلاك أحدهما مجتمع متماثل ذو قوة شرائية منخفضة وهو المجتمع الريفى، والآخر مجتمع غير متماثل فى العادات الإستهلاكية وطريقة المعيشة ولديه قوة شرائية مرتفعة نسبياً بارتفاع مستوى الدخل الفردى فى الحضر عنه فى

الريف وهو المجتمع الحضرى. ويختص هذا الجزء بدراسة دوال أنجل للإنفاق على الخضر، وكذلك مرونات الطلب الإنفاقية على إجمالي الخضر فى حضر وريف مصر من خلال بيانات بحوث الدخل والإنفاق والإستهلاك.

وبدراسة العلاقة بين متوسط الإنفاق الإستهلاكى الفردي السنوى بالجنيه (متغير مستقل) ومتوسط الإنفاق الفردى السنوى من إجمالي الخضر بالجنيه/سنة (متغير تابع) لكل من الريف والحضر وفقاً لبحوث الدخل والإنفاق والإستهلاك لأعوام 2011/2010، 2013/2012، 2015 باستخدام الصورة اللوغاريتمية المزدوجة، يتبين من خلال المعادلات (1، 3، 5) بالجدول رقم (2) ما يلـــــى :

- وجود علاقة طردية منطقية اقتصادية بين الإنفاق الإستهلاكى الفردى ومتوسط الإنفاق الفردى لإجمالي الخضر لمختلف الدوال المقدرة خلال فترة الدراسة. وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه العلاقة فى الصورة اللوغاريتمية المزدوجة فى كل من الريف والحضر.
- عند ارتفاع متوسط الإنفاق الإستهلاكى الفردى أخذ الإنفاق على الخضر الطازجة إتجاهاً متزايداً فى الحضر، حيث أن زيادة الإنفاق الإستهلاكى الفردى بمقدار الوحدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على إجمالي الخضر بمقدار يبلغ (0.442، 0.521 ، 0.449) جنيه ، معادلات (1 ، 3 ، 5) خلال الأعوام 2011/2010 ، 2013/2012 ، 2015 على الترتيب. أما في الريف يتبين أن زيادة الإنفاق الإستهلاكى الفردي بمقدار الوحدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق على إجمالي الخضر في الريف بدرجة أكبر من الحضر باستثناء عام 2013/2012، وبمقدار يبلغ حوالي (0.557 ، 0.479، 0.522) جنيه، معادلات (2 ، 4 ، 6) خلال الأعوام 2011/2010 ، 2013/2012 ، 2015 على الترتيب.

جدول رقم (2) : تقدير دوال الطلب الإنفاقية على إجمالي الخضر فى حضر وريف مصر وفقا لبحوث الدخل والإنفاق والإستهلاك لأعوام (2011/2010، 2013/2012، 2015).

السنوات		رقم المعادلة	المعادلة	R^2	F
2010	حضر	1	Log y= 1.15 + 0.442 Log X (13.9)(*)	0.91	194
	ريف	2	Log y= 0.73 + 0.557 Log X (22.4)(*)	0.96	505
2013	حضر	3	Log y= 0.77 + 0.521 Log X (15.3)(*)	0.92	234
	ريف	4	Log y= 1.05 + 0.479 Log X (10.5)(*)	0.85	111
2015	حضر	5	Log y= 1.15 + 0.449 Log X (11.3)(*)	0.87	129
	ريف	6	Log y= 0.92 + 0.522 Log X (14.9)(*)	0.92	223

( ) الأرقام بين قوسين تشير إلى قيمة ت المحسوبة.

(*) تشير إلى المعنوية الإحصائية عند المستوى الإحتمالي الإحصائي 0.01

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لأعوام 2011/2010، 2013/2012، 2015.

4- يلاحظ أن قيمة المرونة في كل السنوات موجبة وأقل من الواحد الصحيح ، أي أن الزيادة النسبية في الإنفاق الإستهلاكي (الدخل) يؤدي إلى حدوث زيادة نسبية وبدرجة أقل من الزيادة في الإنفاق على إجمالي الخضر. حيث أن زيادة الإنفاق الإستهلاكي السنوي بمقدار الوحدة (جنيه) يؤدي إلى زيادة الإنفاق على إجمالي الخضر بحوالي 0.442 ، 0.522، 0.449 جنيه في الحضر، وبحوالي 0.557، 0.479 ، 0.522 جنيه في الريف في السنوات 2011/2010، 2013/2012، 2015 على الترتيب.

- شهدت السنوات 2011/2010، 2015 إنخفاضاً فى المرونة الإنفاقية فى الحضر عنها فى الريف، حيث بلغت فى الحضر نحو (0.442 ، 0.449) معادلات 1 ، 5 خلال السنوات السابقة على الترتيب، بينما بلغت فى الريف حوالى (0.557 ، 0.522) معادلات 2 ، 6 خلال عامى 2011/2010، 2015 على التوالي، وقد يرجع ذلك الى حدوث تحسن طفيف فى مســتويات الدخول فى الريف. بينما فى عام 2013/2012 إزدادت المرونة الإنفاقية فى الحضر (0.521) عنها فى الريف (0.479)، أى أن زيادة الإنفاق الاستهلاكى بمقدار جنيه يؤدى إلى زيادة المنفق على إجمالي الخضر بنسبة 5.21% فى الحضر، ونسبة حوالي 4.79% فى الريف، وقد يرجع ذلك إلى زيادة الأسعار التى يدفعها ذوي الدخول المرتفعة فى الحضرعن تلك التى يدفعها ذوي الدخول المنخفضة فى الريف بسبب شرائهم لنوعيات أجود من الخضر.

ويتبين مما سبق ارتفاع المرونات الإنفاقية لإجمالي الخضر فى الريف عن الحضر، ويعزى ارتفاع المرونة الإنفاقية إلى أن المناطق الحضرية تتوافر بها أصناف أكثر تنوعا من الخضر والفاكهة وأكثر جاذبية، وهذا من شأنه انخفاض المرونة الدخلية فى الحضر مقارنة بالريف حتى فى حالة الفئات التى تتساوى من حيث مستوى الدخل الفردى، فضلا عن أن الأسر الريفية تتسم بثبات العادات الإستهلاكية.

- إرتفاع تأثير إجمالى الإنفاق الإستهلاكى على التغيرات فى الإنفاق على إجمالي الخضر فى الريف عنه فى الحضر في أعوام 2011/2010 ، 2015 حيث بلغت قيمة معامل التحديد حوالي(0.85 حد أدنى ، 0.96 حد أقصى) معادلات (1 ، 4) في ذلك العامين ، بينما تراوحت قيمة معامل التحديد بين (0.87 حد ادنى ، 0.92 حد اقصى) معادلات (5 ، 3) فى الريف.

3- المرونات الدخلية الإنفاقية لأهم سلع الخضر للفئات الإنفاقية المختلفة وفقا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك فيما بين عامي (2010/2015-2011).

تعبر المرونة الدخلية الإنفاقية عن التغير النسبى فى الإنفاق على السلعة على التغير النسبي فى الدخل. وهناك تقسيم نسبى للسلع والخدمات من حيث المرونة الدخلية حيث تقسم إلى سلع وخدمات كمالية ذات معامل مرونة أكبر من الواحد وذلك فى حالة زيادة الإستهلاك أو الإنفاق بمعدل أكبر من الزيادة فى الدخل، وسلع شبه ضرورية يتراوح معامل المرونة لها بين (0.5 ،1)، أما مجموعة السلع التى لها معامل مرونة أقل من 0.5 وموجبه فتعرف بالسلع الضرورية شأن معظم السلع الزراعية. والنوعين الأخيرين يزداد فيهما الإستهلاك أو الإنفاق بزيادة الدخل ولكن بمعدل أقل من الزيادة فى الدخل حسب فئات الدخول المختلفة.

ولما كانت الخضر من السلع الضرورية –شأنها في ذلك شأن معظم السلع الزراعية– فإن المرونة الدخلية للطلب عليها ليست واحدة عند مستويات الدخول المختلفة. لذلك قدرت المرونة الدخلية الكمية والمرونة الدخلية الإنفاقية علي هذا المحاصيل عند فئات الدخول المختلفة.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن المعيار الذي استخدم عند ترتيب الأسر وفقاً للشرائح الخمسة هو نصيب الفرد من الإنفاق السنوي، حتى لا يتم تصنيف الأسر ذات الحجم الأكبر على أنها غنية، والحقيقة أنها ليست كذلك ولكن إنفاقها على مستوى الأسرة مرتفع، وذلك وفقاً لعدد الأفراد بها، وتم تقسيم أسر المجتمع إلى خمسة شرائح إنفاقية وفقا للإنفاق السنوي للأسرة وهي:

– الشريحة الأولى: تضم الأسر التي تقع في الفئة (أقل من 20% إنفاقاً) وتمثل الطبقة الأكثر فقراً.

– الشريحة الثانية: تضم الأسر التي تقع في الفئة (20% – أقل من 40% إنفاقاً) وتمثل الطبقة الفقيرة.

– الشريحة الثالثة: تضم الأسر التي تقع في الفئة (40% – أقل من 60% إنفاقاً) ويطلق على هذه الفئة الطبقة المتوسطة.

– الشريحة الرابعة: تضم الأسر التي تقع في الفئة (60% – أقل من 80% إنفاقاً) وهي فئة الطبقة فوق المتوسطة.

– الشريحة الخامسة: تضم الأسر التي تقع في الفئة (80%– 100% إنفاقاً) وتمثل هذه الفئة الطبقة الغنية.

– تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى نتائج تقديرات المرونة الدخلية الإنفاقية لأهم محاصيل الخضر عند مستويات الدخول المختلفة وفقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامي 2011/2010 ، 2015، على مستوى الجمهورية، ومن الجدول يتبين ما يلي:

أ) بالنسبة للفئات الدخلية الأكثر انخفاضاً (الطبقة الأكثر فقراً):

– يعتبر كل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والخيار والباذنجان والفاصوليا والثوم والكوسة والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر الجافة من السلع الضرورية لهذه الفئة، حيث تراوحت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية بين حوالي 0.01 كحد أدنى، وحوالي 0.46 كحد أقصي، أي أن الطلب على هذه السلع يعد طلباً غير مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي (الكمية المطلوبة) من تلك السلع.

– يعتبر كل من البسلة والفول الأخضر والبطاطس من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، حيث تراوحت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية بين حوالي 0.53 كحد أدنى، وحوالي 0.98 كحد أقصي، وقد يرجع ارتفاع المرونة لهذه الفئة إلى زيادة الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلع من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب. وربما يعزي ذلك إلي إرتفاع أسعار تلك السلع مقارنة بدخول هذه الفئة. كما يعني هذا أيضا استجابة المستهلكين للتغيرات في استهلاك هذه السلع سيكون بدرجة أكبر من التغيرات في إجمالي الإنفاق الإستهلاكي.

– تعتبر محاصيل اللوبيا والجزر والخضر المجمدة في هذه الفئة من السلع الكمالية أي أن المرونة أكبر من الواحد الصحيح، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية حوالي 2.53 ، 1.08 ، 3.05

لكل سلعة على الترتيب. أي أن الطلب على هذه السلع يعتبر طلب مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى الاستغناء عنها وبصفة خاصة في حالة الدخل المحدود.

جدول رقم (3): نتائج تقدير مرونات الطلب الدخلية الإنفاقية لأهم السلع بمجموعة الخضر وفقا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعامى (2011/2010 ، 2015)

البيان	أقل 20% انفاقا الطبقة الأكثر فقراً	من 20-أقل من 40% الطبقة الفقيرة	من 40 – أقل من 60% الطبقة المتوسطة	من 60 – أقل من 80% الطبقة فوق المتوسطة	من 80 – 100% الطبقة الغنية
كرنب	0.35	0.33	0.27	0.209	0.528
قرنبيط	0.45	0.43	0.20	0.210	0.373
طماطم	0.27	0.25	0.15	0.106	0.122
خيار	0.44	0.75	0.51	0.447	0.810
باذنجان	0.34	0.50	0.30	0.254	0.295
بسلة	0.98	1.18	0.75	0.856	1.449
فاصوليا	0.46	0.20	0.08	0.063	0.092
لوبيا	2.53	1.50	2.19	1.306	3.544
فول اخضر	0.53	0.37	0.30	0.365	1.166
ثوم	0.06	0.17	0.13	0.050	0.131
كوسة	0.17	0.23	0.37	0.190	0.431
بامية	0.01	0.44	0.24	0.261	0.777
فلفل رومى	0.47	0.70	0.48	0.477	0.872
جزر	1.08	1.22	0.94	1.014	1.661
بصل	0.24	0.46	0.38	0.306	0.566
خضر مجمدة	3.05	2.90	1.56	0.906	0.977
خضر جافة	0.29	0.47	0.37	0.221	0.314
بطاطس	0.56	0.66	0.47	0.332	0.428

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لأعوام 2011/2010، 2015.

ب- بالنسبة لذوى الدخول المنخفضة (الطبقة الفقيرة):

- يعتبر الطلب على كل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والباذنجان والفاصوليا والفول الأخضر والكوسة والبامية والبصل والخضر المجمدة طلب غير مرن، أي أن هذه السلع ضرورية لهذه الفئة الدخلية، حيث تراوحت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية بين 0.17 كحد أدنى، وحوالي 0.5 كحد أقصى. أي أن الطلب على هذه السلع يعد طلباً غير مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي (الكمية المطلوبة) من تلك السلع.

- يعتبر كل من الخيار والبطاطس من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لهاتين السلعتين نحو 0.75 ، 0.66 لكل منهما على الترتيب، وقد يرجع ارتفاع المرونة لهذه الفئة إلى زيادة الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلع من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب. وربما يعزي ذلك إلي إرتفاع أسعار تلك السلع مقارنة بدخول هذه الفئة الدخلية. كما يعني هذا أيضاً استجابة المستهلكين للتغيرات في استهلاك هذه السلع سيكون بدرجة أكبر من التغيرات في إجمالي الإنفاق الإستهلاكي.

– تعتبر البسلة واللوبيا والجزر والخضر المجمدة في هذه الفئة من السلع الكمالية، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية حوالي 1.18 ، 1.5 ، 1.22 ، 2.99 لكل سلعة على الترتيب. أي أن الطلب على هذه السلع يعتبر طلب مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى الإستغناء عنها وبصفة خاصة في حالة الدخل المحدود.

ج– بالنسبة لذوى الدخول المتوسطة (الطبقة المتوسطة):

– تراوحت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لكل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والباذنجان والفاصوليا والفول الأخضر والثوم والكوسة والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر الجافة والبطاطس بين حوالي 0.13 كحد أدنى، وحوالي 0.48 كحد أقصى، أي أن هذه السلع ضرورية لهذه الفئة الدخلية، وأن الطلب على هذه السلع يعد طلباً غير مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي (الكمية المطلوبة) من تلك السلع.

– يعتبر كل من الخيار والبسلة والجزر من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لهذه السلع نحو 0.51 ، 0.75 ، 0.94 لكل منها على الترتيب، وقد يرجع ارتفاع المرونة لهذه الفئة إلى زيادة الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلع من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب. وربما يعزي ذلك إلي إرتفاع أسعار تلك السلع مقارنة بدخول هذه الفئة الدخلية. كما يعني هذا أيضا أن استجابة المستهلكين للتغيرات في استهلاك هذه السلع سيكون بدرجة أكبر من التغيرات في إجمالي الإنفاق الإستهلاكي.

– تعتبر محاصيل اللوبيا والخضر المجمدة في هذه الفئة من السلع الكمالية، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لهما حوالي 2.19 ، 1.56 لكل سلعة على الترتيب. أي أن الطلب على هذه السلع يعتبر طلب مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على هذه السلع أو الاستغناء عنها.

د– بالنسبة لذوى الدخول فوق المتوسطة (الطبقة فوق المتوسطة):

– تراوحت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لكل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والخيار والباذنجان والفاصوليا والفول الأخضر والثوم والكوسة والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر الجافة والبطاطس بين حوالي 0.05 كحد أدنى، وحوالي 0.477 كحد أقصى. أي أن هذه السلع ضرورية لهذه الفئة الدخلية، وأن الطلب على هذه السلع يعد طلباً غير مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي (الكمية المطلوبة) من تلك السلع.

– يعتبر كل من البسلة والخضر المجمدة من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لهاتين السلعتين نحو 0.856 ، 0.906 لكل منهما على الترتيب، وقد يرجع ارتفاع المرونة لهذه الفئة إلى زيادة الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلع من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب. وربما يعزي ذلك إلي إرتفاع أسعار تلك السلع مقارنة بدخول هذه الفئة الدخلية. كما يعني هذا أيضا أن استجابة المستهلكين للتغيرات في استهلاك هذه السلع سيكون بدرجة أكبر من التغيرات في إجمالي الإنفاق الإستهلاكي.

– تعتبر اللوبيا والجزر في هذه الفئة من السلع الكمالية، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لهما حوالي 1.306، 1.014 لكل سلعة على الترتيب. أي أن الطلب على هذه السلع يعتبر طلب مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على هذه السلع، أو الاستغناء عنها.

ه– بالنسبة لذوى الدخول المرتفعة (الطبقة الغنية):

– تراوحت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لكل من القرنبيط والطماطم والباذنجان والفاصوليا والثوم والكوسة والخضر الجافة والبطاطس بين حوالي 0.092 كحد أدنى، وحوالي 0.431 كحد أقصى. أي أن هذه السلع ضرورية لهذه الفئة الدخلية ، وأن الطلب على هذه السلع يعد طلباً غير مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الكلي (الكمية المطلوبة) من تلك السلع.

– يعتبر كل من الكرنب البسلة والخيار والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر المجمدة من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لهذه السلع نحو 0.528، 0.810، 0.777، 0.977 لكل منها على الترتيب، وقد يرجع ارتفاع المرونة لهذه الفئة إلى زيادة الأهمية النسبية للإنفاق على هذه السلع من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب. وربما يعزي ذلك إلي إرتفاع أسعار تلك السلع مقارنة بدخول هذه الفئة الدخلية. كما يعني هذا أيضا استجابة المستهلكين للتغيرات في استهلاك هذه السلع سيكون بدرجة أكبر من التغيرات في إجمالي الإنفاق الإستهلاكي.

– تعتبر محاصيل البسلة واللوبيا والفول الأخضر والجزر في هذه الفئة من السلع الكمالية، حيث بلغت قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية لهما حوالي 1.449، 3.544، 1.166، 1.661 لكل سلعة على الترتيب. أي أن الطلب على هذه السلع يعتبر طلب مرن، وهذا يعني أن ارتفاع أسعار هذه السلع سوف يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على هذه السلع، أو الاستغناء عنها.

4. العوامل المؤثرة على الإنفاق على إجمالي الخضر في الحضر والريف خلال الفترة (2011/2010 – 2015).

(أ) أثر الحالة المهنية لرب الأسرة على الإنفاق على الخضر في حضر وريف مصر:

من المعروف أن نوع المهنة يؤثر على الدخل، مما يؤثر على درجة الوعى الغذائى والعادات الإستهلاكية الغذائية، مما يجعل هناك علاقة بين الحالة المهنية والطلب على مجموعة الخضر.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (4) إلى تطور الإنفاق على إجمالي الخضر وفقا للحالة المهنية لرب الأسرة، وذلك من خلال بيانات بحث ميزانية الأسرة فيما بين عامي 2011/2010 ، 2015، ومن الجدول يتبين ما يلي:

– بصفة عامة تتجه نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو الإنخفاض في كل من الحضر والريف على حد سواء، ولكافة فئات الحالة المهنية لرب الأسرة، وذلك فيما بين عامي 2011/2010 ، 2015.

– تزايد الطلب على مجموعة الخضر فى الريف عنه فى الحضر، وذلك حسب الحالة المهنية لرب الأسرة، كما يتبين أيضا أن أكثر المجموعات المهنية إنفاقاً على مجموعة الخضر فى الحضر هم"

المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد" ، يليها عمال المهن العادية، وذلك على الرغم من اتجاه هذا الإنفاق نحو الإنخفاض، حيث بلغ نحو 7.5%، 5.6% من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب في أعوام 2011/2010، 2015 على الترتيب لمجموعة المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد، في حين بلغت نحو 7%، 5% لمجموعة عمال المهن العادية لنفس العامين على الترتيب. أما اقل المجموعات المهنية إنفاقاً على مجموعة الخضر فهى "رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون"، وأيضا أصحاب المهن العلمية، وقد يرجع ذلك لارتفاع مستوى دخول أفراد هذه الفئة والتي توجه إنفاقها نحو السلع الأغلي سعراً مثل اللحوم.

أما بالنسبة للريف فيعتبر أيضا مجموعة" المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد"، يليها الحرفيون هم الأكثر إنفاقاً على مجموعة الخضر وذلك على الرغم من اتجاه هذا الإنفاق نحو الإنخفاض، حيث بلغ نحو 7.9%، 6.9% من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب في أعوام 2011/2010، 2015 على الترتيب لمجموعة المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد، في حين بلغت نحو 7.9%، 6.6% لمجموعة الحرفيين لنفس العامين على الترتيب. أما اقل المجموعات المهنية إنفاقاً على مجموعة الخضر في الريف فهم أصحاب المهن العلمية، ومجموعة "رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون" وقد يرجع ذلك لإرتفاع مستوى دخول أفراد هذه الفئة والتي توجه إنفاقها نحو السلع الأغلي سعراً مثل اللحوم.

جدول رقم (4): الأهمية النسبية للإنفاق على إجمالي الخضر وفقا للحالة المهنية لرب الأسرة في حضر وريف مصر خلال الفترة (2011/2010 – 2015).

فئات الحالة المهنية	الحضر		الريف	
	2010/11	2015	2010/11	2015
رجال التشريع وكبار المسؤلين والمديرون	4.0	3.0	6.6	5.0
الأخصائيون (أصحاب المهن العلمية)	4.0	2.8	6.8	5.2
الفنيون ومساعدو الاخصائيون	5.2	4.1	6.9	5.4
القائمون بالأعمال الكتابية	5.5	4.5	7.3	5.6
العاملون فى الخدمات ومحلات البيع	6.0	4.7	7.2	6.2
المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد	7.5	5.6	7.9	6.9
الحرفيون	6.4	5.2	7.9	6.6
عمال تشغيل المصانع تمشغلوا الماكينات وعمال تجميع مكونات الانتاج	6.2	5.0	7.7	6.5
عمال المهن العادية	7.0	5.4	7.9	6.6
أفراد لا ينطبق عليهم بيان المهنة	5.3	4.0	7.6	6.4
المتوسط(*)	**6.0**	**4.3**	**7.4**	**6.0**

(*) المتوسط الهندسي للنسب.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لأعوام 2011/2010، 2015.

(ب) أثر الحالة العملية لرب الأسرة على الإنفاق على إجمالي الخضر في حضر وريف مصر:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (5) إلى تطور الإنفاق على إجمالي الخضر وفقاً للحالة العملية لرب الأسرة، وذلك من خلال بيانات بحث ميزانية الأسرة فيما بين عامي 2011/2010 و 2015، ومن الجدول يتبين ما يلي:

– يزداد الطلب على إجمالي مجموعة الخضر فى الريف عنه فى الحضر وفقاً للحالة العملية لرب الأسرة، إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق السنوى الفردى على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 7.1%، 6.3% في عامي 2011/2010، 2015 فى الريف على الترتيب، ونحو 5.3%، 4.1% في الحضر خلال نفس العامين على الترتيب.

– بصفه عامة تتجه نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب وذلك لكافة فئات الحالة العملية لرب الأسرة نحو الإنخفاض، وذلك في الحضر والريف على حد سواء (باستثناء فئتي (يعمل لدى الأسرة بدون أجر، ومتعطل لم يسبق له العمل)، حيث انخفضت هذه النسبة كمتوسط للفئات من نحو 5.3% عام 2011/2010، إلى نحو 4.1% عام 2015 في الحضر، ومن نحو 7.1% عام 2011/2010، إلى نحو 6.5% وذلك في الريف، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الأنواع المختلفة من الخضر مقارنة بالزيادة في الدخل.

– بالنسبة للحضر، تعتبر فئتي (المتعطل الذي لم يسبق له العمل، والعاملين لدى الأسرة بدون أجر) هما أكثر الفئات طلباً لإجمالي الخضر، حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 6.1%، 6.2% في عام 2011/2010، ونحو 4.9%، 4.7% في عام 2015، وربما يعزى ذلك إلى انخفاض أجور هذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى. أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (صاحب عمل يديره ويستخدم آخرين)، حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 4.4%، 3.3% وذلك في عامي 2011/2010، 2015 على الترتيب، وربما يفسر ذلك بارتفاع دخول هذه الفئة، مما يجعلهم يتجهون نسبياً نحو شراء مصادر بروتين مرتفعة الثمن ومن أهمها اللحوم والأسماك والدواجن.

– بالنسبة للريف تعتبر فئتي (خارج القوي البشرية، ومن يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد) هما أكثر الفئات طلباً لإجمالي الخضر فى ريف مصر، حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 7.9%، 7.9% في عام 2011/2010، ونحو 6.5%، 6.4% ، في عام 2015 لكل فئة على الترتيب، وربما يعزى ذلك إلى انخفاض أجور هذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى. أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (متعطل ولم يسبق له العمل)، حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 4.6%، 5.5% وذلك في عامي 2011/2010، 2015 على الترتيب، وربما يفسر ذلك بارتفاع دخول هذه الفئة.

جدول رقم (5): الأهمية النسبية للإنفاق على إجمالي الخضر وفقا للحالة العملية لرب الأسرة في حضر وريف مصر خلال الفترة (2011/2010 – 2015).

الحالة العملية لرب الأسرة	الحضر		الريف	
	2010/11	2015	2010/11	2015
يعمل بأجر نقدى	5.3	4.1	7.5	6.1
صاحب عمل ويديره ويستخدم آخرين	4.4	3.3	7.4	6.2
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد	6.2	4.7	7.9	6.4
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	5.1	3.7	7.4	7.5
متعطل سبق له العمل	5.2	4.4	7.2	6.1
متعطل لم يسبق له العمل	6.1	4.9	4.6	5.5
خارج قوة العمل	5.3	4.1	7.4	6.3
خارج القوى البشرية	5.1	3.9	7.9	6.5
المتوسط*	**5.3**	**4.1**	**7.1**	**6.3**

(*) المتوسط الهندسي للنسب.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لأعوام 2011/2010، 2015.

(ج) أثر الحالة التعليمية لرب الأسرة على الإنفاق على إجمالي الخضر في حضر وريف مصر:

يرتبط ارتفاع مستوى تعليم الأفراد بارتفاع درجة الوعى الغذائى وأيضاً ارتفاع الدخول للأفراد. وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (6) إلى تطور الإنفاق على إجمالي الخضر وفقاً للحالة التعليمية لرب الأسرة، وذلك من خلال بيانات بحث ميزانية الأسرة فيما بين عامي 2011/2010 ، 2015، ومن الجدول يتبين ما يلي:

– يزداد الطلب على إجمالي مجموعة الخضر فى الريف عنه فى الحضر وفقاً للحالة التعليمية لرب الأسرة، إذ بلغ متوسط نسبة الإنفاق السنوى الفردى على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 7.1%، 5.91% في عامي 2011/2010، 2015 فى الريف على الترتيب، ونحو 5.41%، 4.21%ً في الحضر خلال نفس العامين على الترتيب.

– بصفة عامة تتجه نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب وذلك لكافة فئات الحالة التعليمية لرب الأسرة نحو الإنخفاض، وذلك في الحضر والريف على حد سواء، حيث انخفضت هذه النسبة كمتوسط للفئات من نحو 7.1% عام 2011/2010، إلى نحو 5.91% عام 2015 في الريف، ومن نحو 5.41% عام 2011/2010، إلى نحو 4.21% وذلك في الحضر، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الأنواع المختلفة من الخضر مقارنة بالزيادة في الدخل.

– بالنسبة للحضر، تعتبر فئات (أمي ، يقرأ ويكتب، وشهادة محو الأمية) هما أكثر الفئات طلباً لإجمالي الخضر، حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 7%، 6.4%، 6.4% في عام 2011/2010، ونحو 5.6%، 5.0% ، 5.7% في عام 2015، وربما يعزى ذلك إلى انخفاض أجور هذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى. أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (شهادة متوسطة، شهادة جامعية فأعلى) حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 3.8%، 2.6% وذلك في عامي 2011/2010، 2015 على الترتيب، وربما يفسر ذلك بارتفاع دخول هذه الفئة، مما يجعلهم يتجهون نسبياً نحو شراء مصادر بروتين مرتفعة الثمن ومن أهمها اللحوم والدواجن والأسماك.

– بالنسبة للريف تعتبر فئتي (أمي ، يقرأ ويكتب) هما أكثر الفئات طلباً لإجمالي الخضر فى ريف مصر، حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 7.8%، 7.8% في عام 2011/2010، ونحو 7%، 6.6% في عام 2015 لكل فئة على الترتيب، وربما يعزى ذلك إلى انخفاض أجور هذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى. أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (الأنشطة الإدارية والتقنية المتخصصة)، حيث بلغت نسبة الإنفاق على إجمالي الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 6.5%، 6.3% وذلك في عامي 2011/2010، 2015 على الترتيب.

جدول رقم (6): الأهمية النسبية للإنفاق على الخضر وفقا للحالة التعليمية لرب الأسرة في حضر وريف مصر خلال الفترة (2011/2010 – 2015).

فئات الحالة التعليمية لرب الأسرة	الحضر		الريف	
	2010/11	2015	2010/11	2015
أمى	7.0	5.6	8.0	7.0
يقرأ ويكتب	6.4	5.0	7.8	6.6
شهادة محو الأمية	6.4	5.7	7.4	6.7
شهادة أقل من المتوسط	6.0	4.6	7.3	6.3
شهادة متوسطة	5.5	4.3	7.4	5.9
شهادة فوق المتوسط	5.3	3.8	6.5	5.3
شهادة جامعية فأعلى	3.5	2.6	6.3	4.9
المتوسط*	**5.41**	**4.21**	**7.10**	**5.91**

(*) المتوسط الهندسي للنسب.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لأعوام 2011/2010، 2015.

(ه) أثر إنفاق عدد أفراد الأسرة على إجمالي الخضر في حضر وريف مصر:

من المتوقع نظرياً وجود علاقة طردية بين حجم الأسرة ومتوسط الإنفاق السنوى للفرد على السلعة سواء فى الريف أو الحضر ومن خلال الجدول رقم (7) يتبين ما يلى :-

- ارتفاع مستوى الطلب على مجموعة الخضر حسب حجم الأسرة فى الريف عنه فى الحضر، إذ بلغ متوسط الإنفاق الفردى السنوى على مجموعة الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 7.4% ، 6.8% في عامي 2011/2010، 2015 فى الريف على الترتيب، ونحو 6.5%، 5.4% في الحضر خلال نفس العامين على الترتيب.

- اتجاه متوسط نسبة ما ينفقه الفرد في الحضر سنوياً على مجموعة الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب إلى الزيادة بزيادة حجم الأسرة، حيث ارتفعت هذه النسبة من نحو 5% ، 3.6% للأسرة المكونة من فرد، في عام 2011/2010، إلى نحو 6.5%، 5.4% للأسر المكونة من 8 أفراد فأكثر في عام 2015. أما في الريف فقد اتجهت هذه النسبة نحو الإنخفاض من نحو 8.2% إلى نحو 7.4% عام 2011/2010، أما في عام 2015 فلم تتأثر النسبة المئوية للإنفاق السنوى على مجموعة الخضر إلى إجمالى الإنفاق على الطعام والشراب بزيادة حجم الأسرة، حيث بلغت 6.7% للأسرة المكوة من فرد واحد، ونحو 6.8% للأسر المكونة من 8 أفراد فأكثر، وربما يرجع ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل بزيادة حجم الأسرة، أو زيادة ما يخص الفرد كمياً والذى لا يعزى لأى عامل آخر سوى زيادة عدد أفراد الأسرة.

جدول رقم (7): الأهمية النسبية للإنفاق على إجمالي الخضر وفقا لعدد أفراد الأسرة في حضر وريف مصر خلال الفترة (2011/2010 – 2015).

عدد أفراد الأسرة	الحضر		الريف	
	2010/11	2015	2010/11	2015
فرد	5.0	3.6	8.2	6.7
2	4.8	3.8	7.4	6.1
3	4.9	3.8	7.4	5.9
4	5.2	3.8	7.6	6.2
5	5.3	3.9	7.6	6.1
6 -7	5.6	4.6	7.5	6.3
8 فأكثر	6.5	5.4	7.4	6.8

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لأعوام 2011/2010، 2015.

6. منحنى لورنز لقياس توزيع الدخل (الإنفاق) لمجموعة الخضر فى ريف وحضر مصر:

استخدم منحنى لورنز لأول مرة من قبل العالم (M.O. Lorenz) عام 1905 وهو يعد حالياً من أكثر الأشكال البيانية استخداماً للتعبير عن حجم التفاوت فى توزيع الدخل أو الثروة وغيرها. وهو واحد من أهم الإستخدامات فى تحليل بيانات الدخل العائلى، للوقوف على مدى عدالة توزيع الدخول. وقد تزايد الإهتمام بهذا الجانب فى السنوات الأخيرة بعد أن أظهرت العديد من الدراسات أن النمو الإقتصادى الذى شهدته بعض الدول النامية رافقه زيادة التفاوت فى توزيع الدخول مما أثر على الطلب الكلى وحجم الإستهلاك والإنفاق الإستهلاكى.

وهناك حالتان لعدالة التوزيع بإستخدام منحنى لورنز، فإذا وقع منحنى لورنز على خط المساواة أو خط التوزيع الأمثل يعنى أن المساواة ستكون تامة (100%) فى توزيع الإنفاق والدخول (وهى حالة نادرا ما تحدث أو لا تحدث حتميا)، وكلما اقترب من خط المساواة فهذا دليل على توزيع أكثر عدالة. أما عندما لا يقع التوزيع على هذا الخط بل على منحنى تحته فإن هذا المنحنى هو منحنى لورنز لعدم عدالة التوزيع، وكلما اتسعت الفجوة بين هذا المنحنى والخط الأمثل كلما زادت عدم عدالة التوزيع والعكس صحيح.

وأهم أسباب عدم تطابق منحنى لورنز للدخل مع الإنفاق ما يلى:

- إختلاف الميول الإدخارية والإستهلاكية بين الفئات كافة حيث تزداد الفجوة بين هذه الميول بزيادة الدخل.
- اختلاف العادات الإستهلاكية فى المجتمع التى تخلق فجوة بين مستوى الدخل ومستوى الإستهلاك.
- يذهب جزء من الدخل إلى الادخار أو الإكتناز وليس للإستهلاك.
- وجود تفاوت كبير فى توزيع الدخل بين الفئات الإجتماعية، مما ينعكس على اختلاف نمط الإنفاق وعلى الإدخار والإستهلاك الحاضر والإستهلاك المستقبلى.
- لا تعتمد الأسرة فقط على الدخل فى تلبية احتياجاتها.
- اختلاف حاجات المستهلك ورغباته وطرق تلبيتها وأسلوب تحقيق هذه الرغبات.

وفى ضوء ماسبق تم المقارنة بين الحضر والريف من حيث إجمالى الإنفاق الإستهلاكى وأيضا من حيث متوسط الإنفاق على مجموعة الخضر وفقاً للفئات الإنفاقية (أقل من 10000 إلى أكثر من 100000) .

5- قياس عدالة التوزيع لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى على إجمالي الخضر:

يشير الجدول (8) إلى أن الذين يقل إنفاقهم الإستهلاكي عن 10000 جنيه في عام 2015 للفرد الواحد يمثلون 0.6% من سكان الحضر يحصلون على حوالي 2.1% من متوسط الإنفاق الاستهلاكي للخضر. فى حين أن نفس الفئة يمثلون حوالى 0.8% من سكان الريف ويحصلون على 2.1% من متوسط الإنفاق الإستهلاكى للخضر. وأن الذين يكثر إنفاقهم الإستهلاكي عن 12000 جنيه للفرد الواحد يمثلون 0.8% من سكان الحضر ويحصلون على حوالي 2.8% من متوسط الإنفاق الإستهلاكي للخضر. فى حين أن نفس الفئة يمثلون حوالي 1.3% من سكان الريف ويحصلون على 3% من متوسط الإنفاق الإستهلاكى للخضر.

كما أن الذين يكثر إنفاقهم الإستهلاكي عن 30000 جنيه للفرد الواحد يمثلون 14% من سكان الحضر يحصلون على حوالي 5.6% من متوسط الإنفاق الاستهلاكي للخضر. فى حين أن نفس الفئة تمثل حوالى 16.1% من سكان الريف ويحصلون على 5.4% من إجمالى الإنفاق الإستهلاكى. ويلي ذلك باقي الفئات حتى فئة الإنفاق السنوى للفرد 100 ألف جنيه وهؤلاء يمثلون حوالي 5.3% من إجمالي سكان الحضر ويحصلون على حوالي 6.9% من إجمالي الإنفاق الإستهلاكى فى حين يمثلون حوالى 1.3% من سكان الريف ويحصلون على 6.9% من إجمالى الإنفاق الإستهلاكى. ويشير الشكل (1) إلى منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر للفئات الإنفاقية لحضر وريف مصر ويتبن بشكل عام أن الحضر أكثر عدالة فى توزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر (الدخل) عن الريف لأنه أكثر قربا من خط المساواة. أما عندما نفسر أى الفئات أكثر عدالة نجد أن 50% من الفئات الأعلى دخلا فى الحضر هى التى تتسم بعدالة توزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر، والباقى يتسموا بعدم العدالة فى توزيع إنفاقهم. فى حين أن 30% من سكان الريف من الفئات الأقل دخلاً يتسموا بعدالة توزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر، والباقى يتسموا بعدم العدالة فى توزيع إنفاقهم. وقد تم الإشارة سابقا إلى الأسباب التى قد تؤدي إلى عدم عدالة توزيع الإنفاق الإستهلاكى (الدخل) على فئات المجتمع.

جدول رقم (8) : التوزيع النسبى للإنفاق الإستهلاكى للخضر
لحضر وريف مصر وفقا للفئات الإنفاقية المختلفة لعام 2015

	حضر		ريف		حضر		ريف	
الفئات الإنفاقية	% للأفراد	التكرار النسبة التراكمى للأفراد	% للأفراد	التكرار النسبى التراكمى للأفراد	الإنفاق % الاستهلاكى الخضر	التكرار النسبى التراكمى للإنفاق على الخضر	% الإنفاق الاستهلاكى للخضر	التكرار النسبى التراكمى للإنفاق على الخضر
10000-	0.6	0.6	0.8	0.8	2.1	2	2.1	2
-10000	0.6	1.2	0.8	1.6	3.0	5	2.6	5
-12000	0.8	2.0	1.3	3.0	2.8	8	3.0	8
-14000	1.4	3.5	2.3	5.2	3.3	11	3.3	11
-16000	1.9	5.4	3.2	8.4	3.6	15	3.6	15
-18000	2.6	8.0	4.7	13.1	4.0	19	3.9	18
-20000	3.7	11.7	5.7	18.8	4.3	23	4.2	23
-22000	4.2	15.8	7.6	26.4	4.5	28	4.5	27
-24000	5.0	20.8	7.4	33.8	4.9	32	4.7	32
-26000	5.7	26.5	7.3	41.1	4.9	37	4.9	37
-28000	6.2	32.7	7.3	48.4	5.0	42	5.2	42
-30000	14.0	46.8	16.1	64.5	5.6	48	5.4	47
-35000	11.5	58.3	10.8	75.2	5.8	54	5.9	53
-40000	8.8	67.1	7.3	82.6	6.2	60	6.2	60
-45000	6.6	73.7	5.4	87.9	6.4	66	6.4	66
-50000	5.4	79.1	3.1	91.0	6.6	73	6.7	73
-55000	3.8	82.9	2.4	93.4	6.4	79	6.8	79
-60000	5.2	88.1	2.7	96.1	6.8	86	6.7	86
-70000	6.6	94.7	2.6	98.7	7.0	93	7.0	93
-100000	5.3	100	1.3	100	6.9	100	6.9	100
المجموع	100		100		100		100	

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2015.

شكل رقم (1) : منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر
للفئات الإنفاقية لحضر وريف مصر

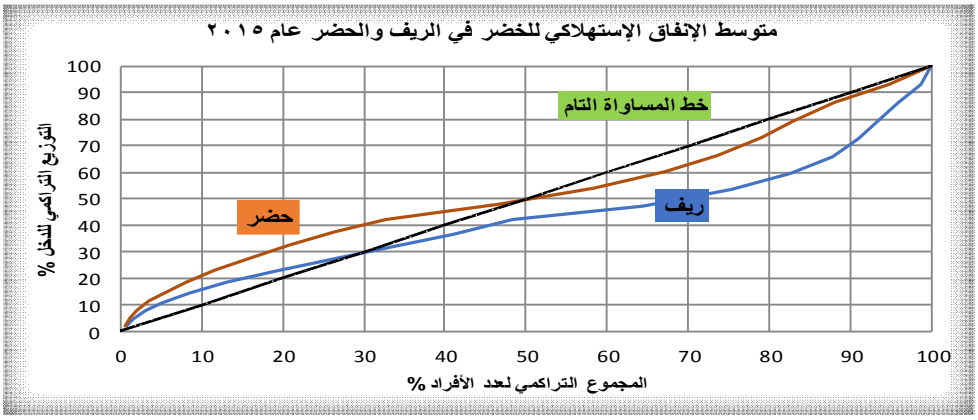

الملخص والتوصيات

تمثلت مشكلة الدراسة حول التغيرات فى الإنفاق الإستهلاكى على مجموعة الخضر وذلك نظراً لأهميتها الغذائية والإقتصادية، وكذلك أهم السلع التي تتضمنها هذه المجموعة، وفقاً للفئات الدخلية والإنفاقية فى كل من الريف والحضر.

ويهدف البحث إلى إثبات الفرضية الإقتصادية التى تنص عليها النظرية الإقتصادية بتحديد العلاقة الطردية بين الكميات المستهلكة من الخضر ومتوسط دخل المستهلك والعلاقة العكسية بين الكمية المستهلكة وأسعار السلع.

وقد جاءت أهم نتائج الدراسة على النحو التالي:

- ارتفعت قيمة الإنفاق الفردي على إجمالي الخضر من حوالي 84.7 ، 77.2 جنيهاً للفرد سنوياً ، وبما يعادل نحو 9.5%، 10.8% من إجمالي الإنفاق الفردي على الطعام والشراب وذلك لكلاً من الحضر والريف على الترتيب عام 2000/1999، إلى حوالي 408.5 ، 413.5 جنيهاً للفرد سنوياً، وبما يعادل نحو 12.6%، 15% من إجمالي الإنفاق الفردي على الطعام والشراب في الحضر والريف على الترتيب في عام 2015.
- بزيادة الإنفاق الإستهلاكى الفردى فى الحضر بمقدار الوحدة يزداد الإنفاق على إجمالي الخضر بمقدار (0.442، 0.521، 0.449) جنيه، خلال الأعوام 2011/2010، 2013/2012، 2015 على الترتيب. أما في الريف فبزيادة الإنفاق الإستهلاكى الفردي بمقدار الوحدة يزداد الإنفاق على إجمالي الخضر بدرجة أكبر من الحضر باستثناء عام 2013/2012، وبمقدار يبلغ حوالي (0.557 ، 0.479 ، 0.522) جنيه ، خلال الأعوام 2011/2010، 2013/2012، 2015 على الترتيب.
- شهد عامى 2011/2010، 2015 إنخفاضاً فى المرونة الإنفاقية فى الحضر عنها فى الريف، حيث بلغت فى الحضر نحو (0.442 ، 0.449) على الترتيب، بينما بلغت فى الريف حوالى

(0.557، 0.522) على التوالي، بينما فى عام 2013/2012 إزدادت المرونة الإنفاقية فى الحضر (0.521) عنها فى الريف (0.479).

- ارتفاع المرونات الإنفاقية لإجمالي الخضر فى الريف عن الحضر، ويعزى ارتفاع المرونة الإنفاقية إلى أن المناطق الحضرية تتوافر بها أصناف أكثر تنوعا من الخضر وأكثر جاذبية، وهذا من شأنه انخفاض المرونة الدخلية فى الحضر مقارنة بالريف حتى فى حالة الفئات التى تتساوى من حيث مستوى الدخل الفردى، فضلا عن أن الأسر الريفية تتسم بثبات العادات الاستهلاكية.

وقد جاءت نتائج تقديرات قيمة المرونة الدخلية الإنفاقية بالنسبة لأهم سلع الخضر وفقاً لفئات الدخل المختلفة على النحو التالي:

أ-بالنسبة للفئات الدخلية الأكثر انخفاضاً (الطبقة الأكثر فقراً): يعتبر كل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والخيار والباذنجان والفاصوليا والثوم والكوسة والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر الجافة من السلع الضرورية لهذه الفئة، بينما يعتبر كل من البسلة والفول الأخضر والبطاطس من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، أما اللوبيا والجزر والخضر المجمدة في هذه الفئة فهي من السلع الكمالية.

ب- بالنسبة لذوى الدخول المنخفضة (الطبقة الفقيرة): يعتبر الطلب على كل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والباذنجان والفاصوليا والفول الأخضر والكوسة والبامية والبصل والخضر المجمدة طلب غير مرن، بينما يعتبر كل من الخيار والبطاطس من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، أما البسلة واللوبيا والجزر والخضر المجمدة في هذه الفئة فتعتبر من السلع الكمالية.

ج- بالنسبة لذوى الدخول المتوسطة (الطبقة المتوسطة): يعتبر كل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والباذنجان والفاصوليا والفول الأخضر والثوم والكوسة والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر الجافة والبطاطس من السلع الضرورية، بينما يعتبر كل من الخيار والبسلة والجزر من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، أما اللوبيا والخضر المجمدة في هذه الفئة فتعتبر من السلع الكمالية.

د- بالنسبة لذوى الدخول فوق المتوسطة (الطبقة فوق المتوسطة): يعتبر كل من الكرنب والقرنبيط والطماطم والخيار والباذنجان والفاصوليا والفول الأخضر والثوم والكوسة والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر الجافة والبطاطس من السلع الضرورية، بينما يعتبر كل من البسلة والخضر المجمدة من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، أماللوبيا والجزر في هذه الفئة فتعتبر من السلع الكمالية.

ه- بالنسبة لذوى الدخول المرتفعة (الطبقة الغنية):

- يعتبر كل من القرنبيط والطماطم والباذنجان والفاصوليا والثوم والكوسة والخضر الجافة والبطاطس من السلع الضرورية، بينما يعتبر كل من الكرنب والبسلة والخيار والبامية والفلفل الرومي والبصل والخضر المجمدة من السلع شبه الضرورية لهذه الفئة، أما البسلة واللوبيا والفول الأخضر والجزر في هذه الفئة فتعتبر من السلع الكمالية.

أما مدى تأثير العوامل الإجتماعية تتلخص فى التالى:

– تزايد الطلب على الخضر فى الريف عنه فى الحضر، وذلك حسب الحالة المهنية لرب الأسرة، كما أن أكثر المجموعات المهنية إنفاقاً فى الحضر هم" المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد" ، يليها عمال المهن العادية، أما أقل المجموعات المهنية إنفاقاً فهى "رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون"، وأيضاً أصحاب المهن العلمية. أما بالنسبة للريف فيعتبر أيضاً مجموعة" المزارعون وعمال الزراعة والعاملون بالصيد" ، يليها الحرفيون، أما أقل المجموعات المهنية إنفاقاً على مجموعة الخضر في الريف فهم أصحاب المهن العلمية، ومجموعة "رجال التشريع وكبار المسؤولين والمديرون".

– يزداد الطلب على إجمالي مجموعة الخضر فى الريف عنه فى الحضر وفقاً للحالة العملية لرب الأسرة، حيث تعتبر فئتي (المتعطل الذي لم يسبق له العمل، والعاملين لدى الأسرة بدون أجر) هما أكثر الفئات طلباً فى الحضر، أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (صاحب عمل يديره ويستخدم آخرين)، أما فى الريف تعتبر فئتي (خارج القوي البشرية، ومن يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد) هما أكثر الفئات طلباً، أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (متعطل ولم يسبق له العمل)، حيث بلغت نسبة الإنفاق.

– يزداد الطلب على إجمالي مجموعة الخضر فى الريف عنه فى الحضر وفقاً للحالة التعليمية لرب الأسرة، حيث تعتبر فئات (أمي، يقرأ ويكتب، وشهادة محو الأمية) هما أكثر الفئات طلباً، أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (شهادة متوسطة، شهادة جامعية فأعلى). وبالنسبة للريف تعتبر فئتي (أمي، يقرأ ويكتب) هما أكثر الفئات طلباً لإجمالي الخضر، أما أقل الفئات إنفاقاً فهم فئة (الأنشطة الإدارية والتقنية المتخصصة).

– ارتفاع مستوى الطلب على مجموعة الخضر حسب حجم الأسرة فى الريف عنه فى الحضر، إذ بلغ متوسط الإنفاق الفردى السنوى على مجموعة الخضر من إجمالي الإنفاق على الطعام والشراب نحو 7.4%، 6.8% في عامي 2011/2010، 2015 فى الريف على الترتيب، ونحو 6.5%، 5.4% في الحضر خلال نفس العامين على الترتيب.

– يشير منحنى لورنز لتوزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر للفئات الإنفاقية لحضر وريف مصر أن الحضر أكثر عدالة فى توزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر (الدخل) عن الريف لأنه أكثر قرباً من خط المساواة. أما عندما نفسر أى الفئات أكثر عدالة نجد أن 50% من الفئات الأعلى دخلا فى الحضر هى التى تتسم بعدالة توزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر، فى حين أن30% من سكان الريف من الفئات الأقل دخلاً يتسموا بعدالة توزيع الإنفاق الإستهلاكى للخضر.

التوصيات

1. توجيه الدعم للفئات الأكثر فقراً والعمل على عدم رفع الدعم الحكومي بشكل كلي.
2. تحسين المستوى المعيشي للمستهلكين مع استكمال الحكومة لعملية الإصلاح الإقتصادي تفادياً لحدوث الأزمات التي قد تنشأ نتيجة زيادة نسبة التضخم.
3. إجراء المزيد من الدراسات الخاصة ببحوث ميزانية الأسرة لمتابعة وتقييم التغيرات الحادثة في الأنماط الإستهلاكية والمستويات المعيشية لمختلف الشرائح الاجتماعية بالمناطق المختلفة وفي فترات زمنية مختلفة.
4. العمل على توفير قاعدة بيانات سنوية للإنفاق الإستهلاكي لعمل مزيد من الدراسات والبحوث الخاصة بالأنماط الإستهلاكية لمساعدة متخذ القرار بشكل أفضل.

المراجع

1- أحمد جويلي وآخرون دراسة اقتصادية لبعض تقديرات المرونات الدخلية لمختلف السلع والمجموعات الغذائية في جمهورية مصر العربية"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، 6 (1) ، 1979.

2- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، أعداد متفرقة.

3- جمال عبدالحميد عبدالحميد نخال، دراسة تحليلية للإنفاق الاستهلاكي في ريف و حضر مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (23)، العدد(1)، مارس 2013.

4- حسن يوسف محمود ، دراسة اقتصادية لأنماط الاستهلاك الغذائى بمحافظ أسيوط، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 27، العدد 1، مارس 2017 .

5- رياض السيد عمارة (وآخرون) ، دراسة أقتصادية لدوال الإنفاق على السلع الغذائية فى ليبيا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 27، العدد 2، يونيو 2017.

6- عطيات محمد أبو زبد ، محمود عبد التواب عرفة ، دراسة مقارنة للأنماط الاستهلاكية للغذاء وخطوط الفقر فى مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 26، العدد 1، مارس 2016 .

7- محمد مصطفى حسين خليفة، مصطفى عبد ربه محمد القبلاوى (دكاترة)، التغيرات الهيكلية فى الإنفاق الاستهلاكى لفقراء ريف وحضر مصر ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث، سبتمبر 2009.

8- محمد الماحي، وآخرون، " معالم ومؤشرات أنماط الإنفاق الاستهلاكي في ريف وحضر الجمهورية اليمنية وأثر حجم الأسرة عليها"، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية 46 (3)، 9- 21، 2001.

9- محمد كامل ريحان ، د. السعيد عبد الحميد البسيونى ، مقدمة فى الاقتصاد القياسى ، جامعة عين شمس ، كلية الزراعة ،2013.

10- مركز البحوث الزراعية، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، قسم بحوث التحليل الإقتصادي للسلع الزراعية، دراسة تحليل الطلب والإستهلاك للخضر والزيوت في مصر2018.

11- هناء شداد محمد ، دراسة مقارنة للإنفاق الإستهلاكى على المجموعات الغذائية الرئيسية فى ريف وحضر مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 24، العدد 3، سبتمبر 2014.

12- هنادى مصطفى عبد الراضى ، أزهرية على البشرى ، دراسة أقتصادية مقارنة للإنفاق الاستهلاكى فى المملكة السعودية وجمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد 26، العدد 3، سبتمبر 2016 .

13- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي – قطاع الشئون الاقتصادية- نشرة الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية، 2015.

14- Ecker, Olivier and Qaim Mati. 2008. Income and Price Elasticities of Food Demand and Nutrient Consumption in Malawi, Goettingen, Germang.

15- Mittal Surabhi. 2006. Structural Shift in Demand for Food, Projections for 2020, India.